تعارض دلالات المرويات عند الرافضة
الإمامة أنموذجًا

✍ إعداد الدكتور
فــواز بن أحمد بن علي رضـــوان
الأستاذ المساعد بجامعة الملك خالد
كلية العلوم والآداب بمحايل عسير
faardwan@gmail.com

تعارض دلالات المرويات عند الرافضة الإمامة أنموذجًا

فـواز بن أحمد بن علي رضــوان
قسم الدراسات الإسلامية – كلية العلوم والآداب – جامعة الملك خالد – محايل عسير – المملكة العربية السعودية.
البريد الاليكتروني : faardwan@gmail.com

الملخص :

الحمد لله والصلاة على رسول الله أما بعد : فإن هذا البحث الموسوم بـ : (تعارض دلالات المرويات عند الرافضة ـ الإمامة أنموذجًا) يبحث في مسألة من أهم مسائل نقض مذهب الرافضة حيث جرى تسليط الضوء على بيان قيام التعارض في مرويات الرافضة التي يستندون عليها في إثبات الإمامة وذلك من خلال ذكر مروياتهم المتعارضة في مسألة الإمامة التي تعتبر أهم المسائل العقدية عندهم بل عليها مدار الدين وقد كان عرض هذه التعارض البين في مروياتهم من خلال تمهيد ذكرت فيه مفهوم الإمامة عند الرافضة ثم أتبعته بأربعة مباحث ناقش الباحث فيها تعارض دلالات مرويات الرافضة في كتمان اسم الإمام أو إعلانه، ومبحث آخر يتعلق ببيان تعارض دلالات المرويات في تحديد اسم الإمام ، وقد ضمنته بذكر تعارض أقوالهم في هذه المسألة في نقطتين جوهريتين هما تعارضهم في النص على الإمام من عدمه وتعارضهم في تعيين من هو الإمام كما أن من أهم المباحث التي تعرض لها البحث بيان تعارض دلالات مرويات الرافضة في زمن خروج الإمام، وقد أورد الباحث مجموعة من الروايات عن الأئمة ومن كتبهم المعتبرة حصل فيها التعارض لحد التناقض وكلها مرويات صحيحة عندهم وصادرة عن الأئمة الاثني عشر، وخاتمة المباحث التي تعرض لها البحث بيان تعارض دلالات مرويات الرافضة في عدد الأئمة هل ثبت النص على أنه إمام واحد أم أكثر من ذلك. وأخيرا ختمت بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من النتائج البحثية المتعلقة بهذا الموضوع والتي أوضحت فيها اضطراب المذهب الرافضي القائم على مرويات باطلة مبثوثة في كتبهم، ولهذا فإن البحث يمكن أن يعبر عن (تعارض الرافضة ـ تناقض مرويات ـ اضطراب الرافضة).

الكلمات المفتاحية : إثبات الإمامة – الدلالات – مرويات الرافضة – الإمامة – حد التناقض .

The connotations of the narratives of the Shiites reject the Imamate as a model

Fawaz bin Ahmed bin Ali Radwan
Department of Belief and Philosophy - College of Science and Arts - King Khalid University - Mahyel Asir - Saudi Arabia.
E-MAIL: faardwan@gmail.com

ABSTRACT:
Praise be to God and prayers on the Messenger of God. As for now: This research, marked with: (opposes the significance of the narratives of the Shiites - the imamate as a model), examines one of the most important issues of denunciation of the Shiites 'doctrine, where the highlight of the statement of the conflict in the narratives of the Shiites that they rely on to prove The imamate, by mentioning their contradictory narratives in the issue of the imamate, which is the most important contractual issue for them, but rather the path of religion. The presentation of this apparent contradiction in their narratives was through a preamble in which I mentioned the concept of the imamate when the Shiites and then followed him with four topics the researcher discussed contradicting the indications of the narrators of the Shiites in the secret The name or announcement of the imam, and another topic related to the statement of inconsistencies in the significance of the narratives in determining the name of the imam, and I have

included him by mentioning the contradiction of their sayings on this issue in two points

Two essentials are their opposition in the text on the imam or not and their opposition in determining who is the imam as well as one of the most important detections to which the research was exposed is a statement that contradicts the connotations of the narratives of the Shiites at the time of the imam's departure, and the researcher mentioned a set of narrations about the imams and their books considered the contradiction to the extent of contradiction All of them are valid narratives issued by the twelve imams, and the conclusion of the investigations that the research was exposed to is a statement that contradicts the significance of the narrations of the Shiites in the number of imams. Finally, she concluded with a conclusion in which she mentioned the most important research findings related to this subject, in which she clarified the rejectionist doctrine disorder based on invalid narratives transmitted in their books, and for this, the research can express (opposing rejectionism - contradiction of narratives - disorder rejection).

Keywords: proving the Imamate - the implications - the narratives of the Shiites - the imamate - the limit of contradiction.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي الصالحين، وناصر المؤمنين، ومعز المجاهدين، وخاذل المشركين، وقامع المبتدعة والملحدين.

أحمده سبحانه وأشكُره، وأتوب إليه وأستغفره، وأشهد ألا إله إلا هو وحده لا شريك له، لا ربَّ غيره، ولا معبودَ بحقٍ سواه، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، وصفيُّه من خلقِه وخليلُه، أدَّى الأمانةَ، ونصحَ للأمة، وبلَّغ رسالة ربه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليما مزيدًا أما بعد:-

فإن من المعتبر في منهج الجدال مع المخالف أن يقوم نقض دلائله من كتبه المعتمدة عنده، ذلك أنها أقوى في الحِجاج، وأكثر أثرًا في زعزعة المخالف في عقيدته.

ولما كانت مسألة الإمامة من أهم ركائز المذهب الإمامي الاثنا عشري، بل هي قاعدة الاعتقاد، وعليها مدار الإيمان[1]؛ كان نقضها من خلال النظر إلى مروياتهم في كتبهم حول أهم القضايا المتعلقة بها، ودراستها، وتحليلها، وبيان تعارض مسائلها؛ من أعلى دلائل النقض لهذا المذهب، حيث إنه يقوم في أصله على هذه المسألة، ويعتبرها من أهم مطالب الدين

(١) منهاج الكرامة ص (٢٧).

حيث قرر ذلك غير واحد من علمائهم[1]، يقول علامتهم الحلي : (فهذه رسالة شريفة، ومقالة لطيفة، اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة)[2].

ومن هنا أحببت أن أتعرض لمسألة الإمامة في هذا البحث من خلال كتبهم المعتبرة وأتلمس مروياتهم في ذلك لبيان تناقضها، وتطرق الاحتمال لدلالاتها، فإن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما قرره غير واحد من علمائهم[3]، وقد سميت هذا البحث بـ: (تعارض دلالات المرويات عند الرافضة ـ الإمامة أنموذجًا) وسيكون عرض هذا الموضوع من خلال تمهيد وخمسة مباحث تسلسل على النحو التالي:-

تمهيد: وفيه: بيان مفهوم الإمامة عند الإمامية.

المبحث الأول: تعارض دلالات المرويات بين كتمان اسمه وإعلانه

المبحث الثاني: تعارض دلالات المرويات في تحديد اسم الإمام.

المبحث الثالث: تعارض دلالات المرويات في زمن خروج الإمام.

---

(١) انظر المناظرات بين فقهاء السنة وفقهاء الشيعة لمقاتل بن عطية ص (١٠٥) ودلائل الصدق لنهج الحق لمحمد المظفر (١/ ٢٨) .

(٢) ذكر المفيد ـ وهو من كبار أئمتهم ـ بأن الجهل بالإمام يخرج صاحبه من الإسلام، وبنحو ذلك ذكره الطوسي في الرسائل العشر ص (٣١٧).

(٣) راجع تقرير ذلك عند الحلي في كتابه مختلف الشيعة (٣/ ٥٤٥) والبحراني في الحدائق الناظرة (١٣/ ٤٢٢).

المبحث الرابع: تعارض دلالات المرويات في عدد الأئمة.

المبحث الخامس: تعارض دلالات المرويات في عصمة الأئمة.

وبعد فإني أحمد الله الذي هو للحمد أهل، وأشكره سبحانه إذ هو صاحب الفضل، وأثني عليه بما أعان وسدد وإن كنت المقلُّ، والصلاة والسلام على نبينا الذي هدانا إلى الطريق الأمثل، صلى الله عليه وعلى آله من الصحب الأول، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم المحشر، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

تمهيد:

من المهم قبل البدء في بيان اضطراب الرافضة في أصل الدين عندهم، وبيان شدة الاختلاف في مسألة تعتبر أصلًا من أصول الاعتقاد عندهم، وتوضيح التعارض في مرويات الرافضة في مسائل مرتبط بأصل الدين وهي مسألة الإمامة؛ يمكن التعريج على معنى الإمامة في كتب اللغة والاصطلاح ثم نعقبه بذكر التعارض في أهم مسائل الإمامة والتي من خلالها يتبين مدى الضعف في المذهب الرافضي حتى في أصول اعتقاده بل أصل الأصول التي بني عليها المذهب الرافضي كله وهي مسألة الإمامة.

الإمامة لغة:

ترجع لفظ الإمامة إلى لفظ الإمام، والإمام في اللغة ورد بعدة إطلاقات، فيقال : للمتقدم، والرئيس ، والكتاب ، والطريق الواضح، والمثال: إمام[1]، وكل من اقتدي به وقدم في الأمور فهو إمام[2]، وإمام كلِّ شيء: قيِّمهُ والمُصْلحُ له[3].

(١) انظر الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري (٢/ ١٩).
(٢) العين للخليل بن أحمد (٨/ ٤٢٨) وبنحوه ابن فارس في مقاييس اللغة (١/ ٢٨) والأزهري في تهذيب اللغة (١٥/ ٤٥٧).
(٣) لسان العرب لابن منظور (١٢/ ٢٥).

الإمامة في اصطلاح الرافضة:

تختلف عبارات علماء الرافضة عند تعريف الإمامة وغالبها تدور على الاختيار الإلهي أو التنصيص النبوي المستند على خبر الله ﷻ مع اختلاف في بعض المدلولات الأخرى، ومن هنا عرفها المرتضى بأنها: (رياسة عامة في الدين بالأصالة لا بالنيابة عمن هو في دار التكليف)[1]، وعرفها الحلي فقال : (رئاسة عامة لشخص من الأشخاص في الدين والدنيا بحق الأصالة) [2].

وصرح كاشف الغطاء بأن الإمامة : منصب إلهي يختاره الله بسابق علمه بعباده، كما يختار النبي، ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه، ويأمرهم باتباعه[3].

فهذه تعريفات اتفق فيها علماء الرافضة على أن الإمامة أمر منصوص عليه بالأصالة من قبل الله ﷻ وهي عندهم منصب إلهي يختار الله ما يشاء على جهة الاختصاص وهي بهذا تشبه النبوة من وجوه أذكر منها أمرين هما:-

الأول: كون الإمام مختار منصوص عليه من قبل الله ﷻ فهو : (منصب إلهي كالنبوة يعطيه الله من يشاء من عباده)[4] .

(١) رسائل الشريف المرتضى (٢/ ٢٦٤).
(٢) المسلك في أصول الدين ص (٣٠٦) ونهج الإيمان لابن جبر ص (٣٣) وبنحو ذلك ذكرها الطوسي في الرسائل العشر ص (١٠٣) .
(٣) راجع أصل الشيعة وأصولها لمحمد كاشف الغطاء ص (٢٢١).
(٤) كفاية الأثر للخزاز القمي .

الثاني: الاتباع المحض للإمام وقداسة ما يقول وصحته والتعظيم له، ولذا لا غرابة إن وجدت في كتبهم ذكر مثل ذلك حيث ورد في كتبهم أن الإمامة كالنبوة في الاتباع المحض له، والتفويض إليه بالكلية، والحكم بالعلم البديهي المستند للعلم الإلهي[1] ، بل إن الإمام لابد له من : (التعظيم المفترض له والتبجيل والطاعة ... على ما ذكرت في النبوة)[2].

وسيأتي مناقشة تعيين الإمام والنص عليه والاضطراب في ذلك ومناقشته من خلال مرويات الرافضة الأخرى التي ينتقض بها أصل النص على الإمام.

كما سيأتي فيما يتبع من مباحث قضية التفريق بين الأئمة والأنبياء في مسألة العصمة من خلال إيراد مرويات الأئمة التي تدل على ذلك لنقض مسألة الاتباع المحض لما يرد من الإمام وقداسة أحكامه وأفعاله وتشبيه ذلك بمقام النبوة. وسيظهر من خلال المباحث التالية نقض لأهم المسائل التي تتبع أهم أصول الرافضة والذي بُنيَ عليه المذهب الرافضي، وذلك كالتعارض الحاصل في مرويات الرافضة من خلال الاختلاف في حكم إعلان اسمه أو كتمانه، والتعارض كذلك في تحديد اسم الإمام، إضافة إلى تعارض المرويات في زمن خروج الإمام وعدد الأئمة والعصمة.

(١) نص عليه الأردبيلي في مجمع الفوائد (١٢/ ٢١) والنراقي في مستند الشيعة (١٧/ ٤٩).

(٢) أوائل المقالات للمفيد ص (٦٤).

كل ذلك سيكون من خلال أهم كتب الرافضة التي يعتمدونها في تعزيز عقيدة الإمامة؛ إلا أن التعارض المستند على تلك المرويات يورث الشك في صحة المذهب الرافضي خاصة وأن التعارض يعتبر في أصل المذهب ولبه وهي مسألة الإمامة.

المبحث الأول: تعارض دلالات المرويات بين كتمان اسمه وإعلانه.

إن المتأمل في عقيدة الرافضة في الإمام يجد اختلافًا كبيرًا في أبجديات المسائل المتعلقة بالإمامة، مع العلم بأن المسألة تعتبر عندهم من المسائل الكبار، ومما اختلفوا فيه من مسائل هذه الأصل العظيم عندهم مسألة إعلان اسم الإمام أو كتمانه فلا يباح اسمه؟. حيث اضطربت مرويات الرافضة في المسألة بين أن يكون اسم الإمام المهدي ظاهرًا معلنًا وبين أن يكون في دائرة الأسرار العقدية!!. ولا غرو فإن المذهب الرافضي هش لدرجة أنَّ أصوله العقدية دخلها الشك والريبة، حتى إنك لا تقرأ حديثاً أو رواية من كتبهم المعتبرة إلا وتجد أن هناك رواية أخرى تناقضها في نفس الكتاب أو في غيره، مع أنهم يقولون إن قول كل واحد من الأئمة إنما هو قول الله . يقول المازندراني في شرحه لأصول الكافي: (إن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله ﷻ، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى)[1]، وقد ذكر ذلك تعليقًا على أثر مروي عندهم عن أحد الأئمة حيث قال: (حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسن حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله

(١) شرح أصول الكافي للمازندراني (٢/ ٢٢٥).

عليه وآله، وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله قول الله ﷻ)[1]، وهم بهذه الرواية يضربون نصوص الخلاف بين الأئمة والواردة في كتبهم بعضها ببعض، ومع هذا نجدهم يوجبون عصمة الأئمة في كل شيء[2]!!.

وهذا الاختلاف لحد التعارض والتناقض ظهر جليًا في مرويات هذه المسألة فبعض المرويات توجب كتمان اسمه والبعض بخلاف ذلك، بل إن المرويات اختلفت بين جعل البوح باسمه وإعلانه كفر، وبين إيجاب معرفته على جهة التحديد، بل ومتابعته والنص عليه باسمه، وإليك مسرد بعض الروايات التي أوردها علماء الرافضة وتدل على كفر من أعلن اسمه حيث أورد ابن بابويه القمي في كتابه الإمامة والتبصرة بابا سماه: النهي عن تسميته ﷺ، وأورد فيه عن أبي عبدالله ﷺ أنه قال: (صاحب هذا الأمر رجل لا يسميه باسمه إلا كافر)[3].

وروى أيضاً بسنده إلى أبي جعفر الصادق ﷺ أنه قال: (سأل عمر

(١) ذكره الكليني في الكافي (١/ ٥٣) وابن البراج في المهذب (١/ ٢٠) والحر العاملي في وسائل الشيعة (٢٧/ ٨٣).

(٢) راجع كتاب الرسائل للشريف الرضي ص (٣٢٧)، وأوائل المقالات للمفيد ص (٦٥) والبحراني في حلية الأبرار ص (٤٥٠).

(٣) والأثر ذكره ابن بابويه القمي في الإمامة والتبصرة ص(١١٧)، والكليني في الكافي (١/ ٣٣٣)، والحر العاملي في وسائل الشيعة (١٦/ ٢٣٨)، والنوري في مستدرك الوسائل(١٢/ ٢٨٤)، والمجلسي في بحار الأنوار (٥١/ ٣٣)، والماحوزي في الأربعين ص(٣٩٢) وغيرهم.

أمير المؤمنين عليه السلام عن المهدي فقال: يا ابن أبي طالب أخبرني عن المهدي ما اسمه؟.

قال: أما اسمه فلا. إن حبيبي وخليلي عهد إليّ ألا أحدث باسمه حتى يبعثه الله عز وجل، وهو مما استودع الله عز وجل رسوله في علمه)[1].

وذكر الصدوق في كتابه كمال الدين وتمام النعمة أن الرضا عليه السلام سُئل عن القائم فقال: (لا يرى جسمه ولا يسمى باسمه)[2].

وعند الحر العاملي في كتابه وسائل الشيعة باب تحريم تسمية المهدي عليه السلام ، وأورد عدة أحاديث ذكر منها حديثًا عن أبي الحسن العسكري أنه قال عن المهدي: (ولا يحل لكم ذكره باسمه. قلت كيف نذكره؟ قال: قولوا: الحجة من آل محمد)[3]. ولذا ورد عن الطوسي والمفيد: عدم جواز ذكر اسمه أو كنيته[4].

(١) الإمامة والتبصرة لابن بابويه القمي ص(١١٧ – ١١٨)، وكمال الدين وتمام النعمة للصدوق ص(٦٤٨)، والغيبة للطوسي ص(٤٧٠)، وبحار الأنوار للمجلسي (٥١/ ٣٤).

(٢) ذكره الصدوق في كتابه: كمال الدين ص(٣٧٠)، والمجلسي- في بحار الأنوار (٥١/ ٣٣).

(٣) ذكره الطبرسي في إعلام الورى (٢/ ١٣٦)، والحر العاملي في كتابه وسائل الشيعة (١٦/ ٢٣٩)، والبحراني في مدينة المعاجز (٧/ ٥٠٩)، والحلبي في تقريب المعارف ص(٤٢٧).

(٤) انظر نور البراهين لنعمة الله الجزائري (١/ ٢٢٠)، وكتاب الأربعين للماحوزي ص(٣٩٣)، وكشف الغمة للإربلي (٣/ ٣٢٦).

إذا عرفت هذا فإن علماء الرافضة أيضاً يروون في كتبهم ما يدل على خلاف ما ذكرناه من تحريم ذكر اسم المهدي، بل وتكفير من سماه . حيث بوَّب الميرزا النوري في مستدرك الوسائل بابا سماه: جملةٌ مما يثبت به الكفر والارتداد، وذكر منها حديثا نسبه إلى النبي عليه الصلاة والسلام وفيه: " من مات لا يعرف إمام دهره، مات ميتة جاهلية "[1].

وورد في الحدائق الناضرة للبحراني أنه قال: في الصحيح عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن معرفة الإمام منكم واجبة على جميع الخلق؟ فقال: إن الله بعث محمداً ﷺ إلى الناس أجمعين رسولاً وحجة لله على خلقه في أرضه فمن آمن بالله وبمحمد رسول الله، واتبعه، وصدقه؛ فإن معرفة الإمام منا واجبة عليه. ومن لم يؤمن بالله وبرسوله ولم يتبعه، ولم يصدقه ويعرف حقهما فكيف يجب عليه معرفة الإمام..)[2].

ويقول المفيد – وهو أحد كبار أئمة المذهب الشيعي في القرن الرابع – في كتابه رسائل في الغيبة: (والشيعة الإمامية: يعتقدون بإمام العصر، وصاحب الزمان عندهم وأنه هو: محمد بن الحسن العسكري)[3].

(١) ذكره النوري في كتابه مستدرك الوسائل (١٨/ ١٨٣)، والبروجردي في جامع أحاديث الشيعة (٢٦/ ٥٦).
(٢) الحدائق الناضرة للمحقق البحراني (٣/ ٣٩)، والأثر ذكره الكليني في الكافي (١/ ١٨٠)، والنراقي في عوائد الأيام ص(٢٨٥)، والشاهرودي في مستدرك سفينة البحار (٩/ ١٥٢)، والخميني في كتابه تحريرات في الأصول (٥/ ٣٣٢).
(٣) رسائل في الغيبة للمفيد (١/ ٤) وكذا نص على اسمه غالب علماء الرافضة. راجع =

ويقول المازندراني في شرحه لأصول الكافي معلقاً على الأثر السابق الوارد عن أبي جعفر ما نصه: (هذه الشرطية دلت على لزوم وجوب معرفة الإمام على كل من آمن بالله وبرسوله)[1].

وفي الكافي للكليني أن أبا عبدالله عليه السلام سُئِلَ عن الأئمة بعد رسول الله فعدَّهم جميعًا بأسمائهم[2].

ويذكر محمد الريشهري في كتابه: أهل البيت في الكتاب والسنة، حديثاً يرفعه إلى الرسول ﷺ أنه قال: " من منَّ الله عليه بمعرفة أهل بيتي وولايتهم فقد جمع له الخير كله "[3]. والإمام الثاني عشر هو من أهل بيته. ومن هنا قال الماحوزي في كتابه الأربعين حيث يقول: (وقد استفاضت الأخبار عنهم باسمه ونسبه) [4].

وقد يستشكل البعض أو يورد علينا جوابًا مفاده أن الاختلاف والتعارض في مرويات الكتمان والإعلان ترجع إلى أن الكتمان متعلق

=وصول الأخيار إلى أصول الأخبار لحسين العاملي ص(٤٤)، ومناقب أهل البيت لحيدر الشيرواني ص(٢٩٨)، ورسائل في دراية الحديث لأبي الفضل البابلي (١/ ٣٥٠)، والفصول المهمة في معرفة الأئمة لابن الصباغ (٢/ ١٠٩٥) وغيرهم.

(١) قاله المازندراني في شرح أصول الكافي (٥/ ١٣٢).

(٢) ذكرته بمعناه، ونصه عند الكليني في الكافي (١/ ١٨١).

(٣) أهل البيت في الكتاب والسنة للريشهري ص(٩١)، والأثر ذكره الصدوق في كتابه الأمالي ص(٥٦١)، والمجلسي في بحار الأنوار (٢٧/ ٨٨).

(٤) كتاب الأربعين للماحوزي ص(٢١١).

بالمخالفين لنا فلا يصحُّ إطلاع المخالف على اسم الإمام القائم من باب الخوف عليه والمرويات التي ذكر فيها اسمه هي لأتباع المذهب[١].

ويقال جوابًا عن هذا إن أئمتكم قد أوجبوا دعوة الناس إليه بل ورد عندهم بأن العالم الذي يعلم الناس معالم دينهم ويدعوهم إلى الإمام أفضل من سبعين ألف عابد[٢].

كما أنه لو أوجبنا الكتمان لما أمكن الرد على من ادعى الإمامة، فيكون السكوت عن بيان اسم الإمام تفريطا في بيان الحق ومدعاة لظهور من لا يسحق الإمامة وادعائه لها ويكون في ذلك تضليل الخلائق.

ويقال على قاعدتكم بإيجاب اللطف على الله في تعيين إمام لكل زمان لطفًا بالعباد إنه متى أوجبنا كتمان اسمه كان ذلك مخالفًا لقاعدة اللطف بالعباد. ولهذا أوجب المنتظري وهو من أئمتهم وجوب قيام نفر لمعرفة الإمام ثم تعريفه للباقين[٣]. بل إن مات الإمام في بلد فلا يسع أحدًا من أهل بلده عدم معرفة الذي بعده[٤]، ولم يرد في هذا تخصيص معرفة الأمام للأتباع أو غيرهم، وهذه كتبكم منشورة بين الناس وفيها اسم القائم.

وقد ترد شبهة أخرى مفادها أن النهي الوارد في النصوص إنما هو

(١) وسائل الشيعة للحر العاملي (١٦/ ٢٤٠).
(٢) انظر مكيال المكارم لميرزا الأصفهاني (٢/ ٢٥٠).
(٣) انظر دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة (٢/ ١٠١).
(٤) يُنظر الكافي للكليني (١/ ٣٨٠) وعلل الشرائع للصدوق (٢/ ٥٩١).

مختص بمهدي آخر الزمان وليس المقصود الإمام وحجة آخر الزمان القائم. ويقال عن هذا جوابان:

الأول: إن قولكم بوجود مهدي آخر غير القائم يدل على أن الإمامة غير محصورة في اثنا عشر إمامًا كما تزعمون وبهذا ينقض مذهبكم.

الثاني: إن كتبكم طافحة بالمرويات التي تبين أنه لا فرق بين المهدي والقائم وكلاهما واحد وقد جاء الخبر من القائم أيضًا بأنه: (خرج في توقيعات صاحب الزمان عليه السلام: ملعون ملعون من سماني في محفل من الناس)[1]. ويؤيد هذا ما ورد من قول القائم : (أن دللتهم على الاسم أذاعوه، وإن عرفوا المكان دلوا عليه)[2]. ويحسم المسألة ما جاء عن أبي عبدالله عليه السلام حيث سئل: (المهدي والقائم واحد؟ قال : نعم) [3] فالمقصود بالستر في المرويات هو ستر اسم الإمام وليس ستر رجل آخر غير الإمام المنتظر.

(١) الوافي للفيض الكاشاني (٢/ ٤٠٤) وبحار الأنوار للمجلسي (٥٣/ ١٨٤).
(٢) الكافي للكليني (١/ ٣٨٠) وعلل الشرائع للصدوق (١/ ٣٣٣).
(٣) الغيبة للطوسي (٤٧١) وبحار الأنوار للمجلسي (٥١/ ٣٠).

المبحث الثاني: تعارض دلالات المرويات في تحديد اسم الإمام.

هذا المبحث يناقش مسألة مهمة من مسائل الإمامة وهي مسألة تعيين الإمام والرافضة على أنهم يقولون إن تحديد اسم الإمام وتعيينه إنما هو أمر إلهي رباني لا دخل للبشر في اختياره، بل هو منصوص عليه من قبل الله ﷻ إلا أنهم مختلفون فيه اختلافًا ذريعًا، حيث إن كل فرقة منهم يزعمون إماماً معيناً، ويقولون إن النص جاء بتعيينه، ويَدعُونَ الناس إليه. ويوردون على ذلك عددًا من المرويات، ولك أن تطالع كتب الفرق عند الرافضة فإنك ستجد ذلك جلياً واضحاً لا يحتاج للاستدلال. ولمناقشة هذه الفكرة يمكن أن يكون ذلك في نقطتين:-

الأولى: مسألة النص على الإمام.

والمقصود بهذه المسألة هو بيان أن القول بالنص على الأئمة خرافة لا دليل عليها البتة، بل كتب الرافضة ومروياتهم تنقض هذه الفكرة وإليك رواية أوردها المجلسي- عن الحسن بن علي رضي الله عنهما وذلك في كتابه بحار الأنوار ونص الحاجة منها قوله: (هذا ما صالح عليه الحسن بن علي بن أبي طالب معاوية بن أبي سفيان: صالحه على أن يسلم إليه ولاية المسلمين، على أن يعمل فيهم بكتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسيرة الخلفاء الصالحين، وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده

عهدا بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين) [1].

وهذا الأثر المروي عن الحسن في كتب الرافضة ينقض مسألة النص على الإمامة من جوانب عدة منها:-

أولًا: التنازل عن الإمارة مع وجود الناصر والشيعة.

ثانيًا: جعل الأمر في تعيين الإمام بعد معاوية شورى بين المسلمين. فأين النص مع التسليم بأن الأمر شورى بين المسلمين؟.

ثالثًا: التسليم بخلافة الخلفاء الصالحين والحض على اتباع سبيلهم. ولفظ الخلفاء الصالحين جاء بصيغة الجمع، كما أنه تضمن وصفهم بالصلاح ولم تكن حصلت الخلافة لأحد من أئمتهم إلا لعلي بن أبي طالب ﷺ، فمن يقصد بالخلفاء الصالحين؟!. فهذا الاعتراف منه دليل على ثنائه على خلافة وإمامة من سبق أباه من الصحابة، لأن الصيغة جاءت بلفظ لجمع، وبلفظ الصلاح، وكان بالإمكان إن أراد التقية أن يشترط اتباع سبيل الخلفاء السابقين دون وصفهم بالصلاح. خاصة إذا عُلِمَ أن كتب الرافضة ومروياتهم مشحونة كذبا وزورًا بما يقال من ضرب عمر بن الخطاب ﷺ لأمه وقتله أخاه: محسن وسكوت أبي بكر الصديق ﷺ على ذلك وتآمره معه وسلب الإمامة من أبيه[2].

(١) ذكرها في (٤٤/ ٦٥).

(٢) راجع على سبيل المثال كتاب سليم بن قيس الهلالي ص (٢٢٤) وكتاب الأربعين لمحمد الشيرازي (١٥٦) وبحار الأنوار للمجلسي (٢٨/ ٣٢٢) وغيرها كثير جدًا.

فإن قيل: فعل ذلك من باب التقية، قلنا: ألم يسع الحسين أن يفعل مثله؟. وفي باب النقض العكسي- لماذا لم يسلك الحسن سبيل أبيه وأخيه الحسين من القتال وأخذ الإمامة بقوة خاصة وأن له مناصرين وأتباعًا وقد نص على ذلك في رسالته وأخذ الأمان لهم؟.

الثانية: مسألة تعيين الإمام.

من باب التنزل مع الرافضة ومن باب الحِجَاجِ العقدي معهم في التسليم بأن الأمر في تعيين الإمام يكون بالنص عليه من قبل الله ﷻ نقول: أين هو النص المعتمد عندكم في تعيين ذلك الإمام؟. فإنا قد طالعنا كتبكم المعتمدة والمعتبرة ولم نجد فيها إلا الاختلاف والتناقض في تعيين من هو الإمام المنصوص عليه يقول المفيد في بيان ذلك: (وقول المخالفين: إنا قد سوَّينا بمذهبنا في غيبة صاحبنا عليه السلام السبائية في قولها: إن أمير المؤمنين لم يقتل، وأنه حي موجود، وقول الكيسانية في محمد بن الحنفية، ومذهب الناووسية في أن جعفر الصادق عليه السلام لم يمت وأنه حي إلى أن يخرج بالسيف وقول أوائل الإسماعيلية وأسلافها: أن إسماعيل بن جعفر هو المنتظر وأنه حي لم يمت، وقول بعضهم: مثل ذلك في محمد بن إسماعيل، وقول الزيدية مثل ذلك فيمن قتل من أئمتها حتى قالوه في يحيى بن عمر...)[1].

وفي هذا النص دليل على شدة الخلاف بينهم في تعيين الإمام بعد علي

(١) انظر كلامه هذا في كتابه (الفصول العشرة) ص(١٠٩).

بن أبي طالب ﷺ، ومن أراد الاستزادة فعليه بكتب الفرق والمقالات فليراجع اختلافهم في ذلك.

يقول المقريزي مبيناً قول الرافضة في الأحق بالإمامة بعد رسول الله ﷺ: (وقال الرافضة علي بن أبي طالب - أي هو الأحق بالخلافة - ثم اختلفوا في الإمامة اختلافاً كثيراً حتى بلغت فرقهم ثلاثمائة فرقة، والمشهور منها عشرون فرقة)[1].

فإذا كانت الإمامة وهي من أهم أصول الدين ومبانيه الكبار عند الرافضة ويدعون النص فيها على الإمام بعد رسول الله وقد حصل فيها من الاختلاف في تحديد اسمه ومن هو الأحق بعد رسول الله فكيف يوثق بعقيدة وصل الخلاف فيها إلى الاختلاف في أصل دينها وهو تحديد من هو إمام الطائفة؟!.

(١) كذا قال المقريزي في كتابه (الخطط المقريزية) (٤/ ١٧٣).

المبحث الثالث: تعارض دلالات المرويات في زمن خروج الإمام.

إن اختلاف الرافضة في موعد خروج مهديهم إنما هو دلالة واضحة على سريان مبدأ الكذب عندهم على شيعتهم وأنصارهم ، وتخدير عواطفهم جيلاً بعد جيل، بل هي دليل واضح على كذب فكرة المهدوية عند الرافضة. فبينها من التعارض ما يستحيل معه الجمع وسأورد هنا بعضاً من النصوص الدالة على ما ذكرت من الاضطراب واشترطت أن يكون الحديث أو الأثر مستخرجاً من كتبهم المعتبرة الصحيحة ومن ذلك: -

١) ذكر الكليني في الكافي نصاً بين فيه قصر فترة الغيبة فقد أخرج بسنده إلى علي بن أبي طالب أنه قال لأحد أتباعه ويدعى أصبغ: (فكَّرتُ في مولود يكون من ظهري، الحادي عشر من ولدي، هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً. تكون له غيبة وحيرة يضِلُّ فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون. فقلت يا أمير المؤمنين كم تكون الحيرة والغيبة؟. قال: ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين) [1].

فأنت ترى أنه كانت فترة غيبته ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين، ومع ذلك لم يخرج رغم مضي هذه الفترة. ويعارض هذا تحديدهم وقتًا آخر لخروج المهدي ومن ذلك:-

(١) راجع الكافي للكليني (١/ ٣٣٨)، وكمال الدين للصدوق ص(٢٨٩).

٢) ذُكر في رواية أن أبا حمزة الثمالي سمع أبا جعفر عليه السلام يقول: قد كان وقت هذا الأمر في السبعين، فلما أنْ قُتل الحسين صلوات الله عليه غضب الله تعالى على أهل الأرض، فأخره إلى أربعين ومائة فحدثناكم فأذعتم الحديث فكشفتم قناع الستر ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتاً عندنا) [١].

٣) ويتعارض مع النص السابق ما جاء عند المفيد في كتابه الإرشاد أن أبا جعفر عليه السلام قال: (ليس بين قيام القائم عليه السلام وقتل النفس الزكية أكثر من خمس عشرة ليلة)[٢]. وفي هذا الحديث تحديد جديد لوقت خروج المهدي وأنه سيكون بعد مضي خمسة عشر ليلة من قتل النفس الزكية.

٤) كل ما سبق من تحديد زمن خروجه وتوقيت ذلك بوقت محدد يتعارض مع ما ورد عند الكليني في الكافي أن أبا عبدالله عليه السلام سئل عن القائم فقال: (كذب الوقاتون، إنا أهل البيت لا نُوَقِّت)[٣]، وفي رواية أخرى أنه قال: (أبى الله إلا أن يخالف وقت المُوَقِّتين)[٤].

(١) ذكره الكليني في الكافي (١/ ٣٦٨)، والطوسي في كتاب الغيبة ص(٤٢٨)، والنوري في مستدرك الوسائل (١٢/ ٣٠١)، (٥/ ٢٨٥)، والنعماني في كتاب الغيبة ص(٣٠٤)، والراوندي في الخرائج (١/ ١٧٨).
(٢) الإرشاد للمفيد (٢/ ٣٧٤)، وفي الخرائج للروانـدي(٣/ ١١٦٢)، وتاريخ الكوفة للبراقي ص(١١٢) وأعيان الشيعة لمحسن الأمين (٢/ ٨٠)، وكشف الغمة للأربلي (٣/ ٢٥٩).
(٣) الكافي للكليني (١/ ٣٦٨).
(٤) المرجع نفسه (١/ ٣٦٨).

والأحاديث والمرويات التي تبيِّن اختلاف الرافضة واضطرابهم في مسألة تعيين وقت خروج المهدي كثيرة جداً، ومن تأملها وجدها من أهم الأمور كشفاً لبطلان مذهب الرفض ولأجل هذا ورد في كتاب الغيبة للطوسي وغيره من كتب الرافضة أن الصادق عليه السلام قرأ في الجفر وهو كتاب فيه علم الألولين والآخرين كما يقولون ، ثم قال: (وتأملت فيه مولد قائمنا عليه السلام وغيبته وإبطاءه وطول عمره وبلوى المؤمنين بعده في ذلك الزمان، وتولُّد الشكوك في قلوب الشيعة من طول غيبته، وارتداد أكثرهم عن دينه، وخلعهم ربقة الإسلام من أعناقهم)[1].

ويقول الصدوق في كتابه: كمال الدين: (لما قضيت وطري من زيارة علي بن موسى الرضا صلوات الله عليه، رجعت إلى نيسابور وأقمت بها، فوجدت أكثر المختلفين إلي من الشيعة قد حيَّرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم عليه السلام الشبهة..)[2].

وهذا من أوضح الأدلة على بطلان عقيدة المهدي المزعومة عند هؤلاء القوم، ففي النص دلالة على أن أكثر الناس يترك هذا الاعتقاد الباطل. وما ذاك إلا للاضطراب والتعارض الحاصل في النصوص، وخروجه عن دائرة العقل. ولذا تجدهم يبررون هذا الاضطراب بأدلة أخرى خوفاً من تفَلُّت

(١) ذكره الطوسي في كتاب الغيبة (١٦٩)، والصدوق في كمال الدين ص(٣٥٣)، والمجلسي في بحار الأنوار (٥١/ ٢٢٠).
(٢) راجع كمال الدين وتمام النعمة للصدوق ص(٢).

الأتباع فلقد جاء عند الكليني وغيره في حديث عجيب أن أبا جعفر عليه السلام سُئِلَ عن القائم: هل لهذا الأمر وقت؟ فقال: كذب الوقَّاتون، كذب الوقَّاتون، كذب الوقَّاتون، إن موسى عليه السلام لما خرج وافداً على ربه، وواعدهم ثلاثين يوماً، فلما زاده الله على الثلاثين عشراً، قال قومه: قد أخلفنا موسى ، فصنعوا ما صنعوا، فإذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم به فقولوا صدق الله. وإذا حدثناكم بحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله، تؤجروا مرتين) [1].

وقد ورد في الحديث الصحيح نقض هذه الفكرة ببيان الغالب في أعمار هذه الأمة فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: صلى بنا النبي ﷺ العشاء في آخر حياته، فلما سلم قام فقال: " أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد "[2].

وأخرج الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك"[3].

---

(١) كذا عند الكليني في الكافي (١/ ٣٦٩)، وكتاب الغيبة للنعماني ص(٣٠٥)، والغيبة للطوسي ص(٤٢٦)، وبحار الأنوار للمجلسي (٤/ ١٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في (صحيحه) كتاب (العلم) باب (٤١) (باب السمر في العلم) (١/ ٢٧٩) برقم (١١٦) وكرره برقم (٥٦٤ و٦٠١)، وأخرجه مسلم في (صحيحه) كتاب (فضائل الصحابة) (٤/ ١٩٦٥) برقم (٢٥٣٧).

(٣) أخرجه الترمذي في (سننه) (٥/ ٥١٧) برقم (٣٥٥٠) وقال: (هذا حديث حسن غريب) وابن ماجه في (سننه) (٢/ ١٤١٥) برقم (٤٢٣٦)، والبيهقي في (السنن=

فهل يُعقلُ بعد هذا أن طفلاً دخل السرداب وهو ابن خمس سنين أو تسع -على اختلاف رواياتهم- ولم يزل حياً حتى يوم الناس هذا، وقد مضى عليه قرون متعاقبة؟!! سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومن أهم ما يظهر من النصوص الواردة في غيبة مهديهم وتأخره من عقائد فاسدة لمن تأملها: عقيدة البداء[1] التي ينسبونها إلى الله ﷻ كذباً وزوراً، ويظهر منها: تجويز الخُلفِ في وعد الله وأخباره. وكذا تجويز الكذب من الله في الأخبار. مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧] وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢] وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران:٩].

ويظهر لمن تأمل النصوص الواردة عن موعد خروج مهديهم أنها متعارضة لا يمكن الجمع بينها بحال. إذ جميعها من الأحاديث الصحيحة

= الكبرى) (٣/ ٣٧٠)، والطبراني في (المعجم الأوسط) (٦/ ٨٥) وحسن إسناده ابن حجر في (فتح الباري) (١١/ ٢٨٩) وصححه ابن حبان في (صحيحه) (٧/ ٢٤٦)، والحاكم في (المستدرك) (٣/ ٢٠٨) برقم (٣٦٥١) وقال: (على شرط مسلم) وصححه الألباني في (صحيح الترمذي) (٣/ ١٧٨) برقم (٢٨١٥).

(١) البداء: أن يعتقد شيئا ثم يظهر له الأمر بخلاف ما اعتقده. كذا ذكره الرازي في (تفسيره) (١٩/ ٦٦) وعرفه ابن حزم في كتابه (الإحكام) (٤/ ٤٤٦) بقوله: (أن يأمر الآمر بالأمر، ولا يدري ما يؤول إليه الحال) بتصرف يسير. وعلى كل فقد يجمعها تعريف الآمدي له بقوله: (هو عبارة عن الظهور بعد الخفاء). انظر (الإحكام) للآمدي (٣/ ١٠٩). ويعرف الجرجاني البداء فيقول: هو ظهور الرأي بعد أن لم يكن. قال به في (التعريفات) ص(١٠٢).

عندهم. المتعارضة في معناها، وهم لأجل هذا يُعَلِّلُون لتابعيهم التَّأخر في خروجه والتعارض الوارد في النصوص بأنه بدا لله أمر، أو إن ذلك من الأمور الغيبية التي لنا أن نؤمن بها ونسلم دون أن نعمل تفكيرنا فيها.

ومن أعجب ما رأيته أنهم يُعَلِّلُون اختلاف الروايات واضطرابها بأن ذلك أدعى لثبات الناس على الدين ، ولضمان رقة قلوب أتباعهم، وفي ذلك يقول الكليني عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال: (فلو قيل لنا: إن هذا الأمر لا يكون إلا إلى مائتي سنة أو ثلاثمائة سنة لقست القلوب ، ولرجع عامة الناس عن الإسلام، ولكن قالوا: ما أسرعه وما أقربه، تألفاً لقلوب الناس، وتقريباً للفرج)[1].

فهذه صراحة منهم أنهم يستخدمون الكذب لتخدير قلوب الناس وتسكين مشاعرهم، وتعليقهم بالأمر الغائب المستحيل، وما ذاك إلا لأجل ضمان بقاء قلوب الناس معلقة بهم، متوجهة إليهم.

وقد يزداد عجبك إذا علمت أن علماء الرافضة يذكرون رواية عن المهدي صاحب الزمان القائم أنه يحرم بقاء الناس في التيه أكثر مما حصل لبني إسرائيل في التيه ويروون عنه أنه قال : (أنا قائم الزمان ، أنا الذي أملأ الأرض عدلًا كما ملئت جورًا، إن الأرض لا تخلو من حجة، ولا يبقى الناس في فترة أكثر من تيه بني إسرائيل، وقد ظهر أيام خروجي، فهذه أمانة

(١) راجع الكافي للكليني (١/ ٣٦٩)، والغيبة للطوسي ص(٣٤٢).

في رقبتك، فحدث بها إخوانك من أهل الحق)[1].

فهذا النص من القائم نفسه وقد نفى أن يبقى الناس في التيه بلا إمام أكثر مما حصل لبني إسرائيل، وقد كتب الله التيه أربعين سنة على بني إسرائيل، ونقول ها هو تيه الرافضة قد تعدى ألف سنة وقرنين فما باله لم يخرج؟!.

ولهذا تجد أنَّ من تعليلاتهم الفاسدة في تأخير خروج مهديهم فترة بعد أخرى، هو ما يقولونه من أنه يخاف القتل. ويستدلون على ذلك بما يرونه وينسبونه إلى النبي ﷺ كذباً وبهتاناً حيث يرون عنه أنه قال: "لابد للغلام من غيبة. قيل ولم يا رسول الله؟ قال: يخاف القتل"[2].

مع أن هذا مخالف لما جاء عند الكليني في كافيه حيث بوب باباً ذكر فيه: أن الأئمة يعلمون الغيب وأنهم يموتون باختيارهم، قال أبو عبدالله عليه السلام: (أي إمام لا يعلم ما يصيبه، وإلى ما يصير، فليس ذلك بحجة لله على خلقه)[3].

وعن جعفر الصادق عن أبيه أنه أتى علي بن الحسين عليهما السلام ليلة قبض فيها بشراب فقال: يا أبت اشرب هذا، فقال: (يا بني إن هذه

(١) الغيبة للطوسي ص (٢٥٤) وبحار الأنوار (٥٢/ ٢).
(٢) انظر علل الشرائع للصدوق (١/ ٢٤٣)، والغيبة للطوسي ص(٣٣٢)، وبحار الأنوار للمجلسي (٥٢/ ٩٠).
(٣) ذكره الكليني في الكافي (١/ ٢٥٨).

الليلة التي أقبض فيها، وهي الليلة التي قبض فيها رسول الله صلى الله عليه وآله) [1].

فإذا كان المهدي يعلم متى يموت وأنه يموت باختياره، بل ويعلم أنه سيُمَكَّن له في الأرض، وسيملأ الأرضَ عدلاً، وسينتقم من مخالفيه كان ذلك قاصماً لتعليلهم السخيف الباطل، والذي يذكرون فيه أنه يخاف القتل!!.

مع العلم بأنه من تأمل التاريخ وجد أنه قامت دولٌ تبنت المذهب الرافضي الإمامي ولم يخرج المهدي والقائم وصاحب الزمان؟!. والروايات تدلُّ على أنه يتبعه في آخر الزمان عند خروجه عشرة آلاف فقط[2]. فهلا خرج اليوم وهم مئات الألوف؟!

بل اخترعوا قضية ولاية الفقيه نيابة عن الإمام، وزعموا أنه يلقى الإمام ويأخذ عنه ويسلمه الرقاع فيها أسئلة الناس وحاجاتهم، وبقي من تولى ذلك المنصب دون قتل أو بطش ولا زال الفقهاء يتولون هذا المنصب دون أن يصيبهم أحد بأذى!

فهلا خرج للناس وتولى الأمر وترك الغيبة؟! خاصة وأن له من

(١) المرجع نفسه (١/ ٢٥٩).

(٢) انظر الإرشاد للمفيد (٢/ ٣٨٣) والوافي للفيض الكاشاني (٢/ ٤٦٩) والمجلسي في بحار الأنوار (٥٢/ ٣٣٨) ومعجم أحاديث الإمام المهدي لعلي الكوراني (٣/ ٤٩٢).

الخصائص والنصـرة والحماية الربانية ما ليس عند غيره من البشر كما يقال.

ولم لا يخرج من غيبته ويعمل بالتقية كما فعل الأئمة السابقون من قبله حتى إذا جاء وقت تمكينه أعلن إمامته وبايعه الناس وكان ذلك أحفظ للـدين وأسلم من تلك الغيبة التي استمرت أكثر من اثنا عشر قرنًا؟!.

المبحث الرابع : تعارض دلالات المرويات في عدد الأئمة.

الناظر في الإرث الرافضي من المرويات المتعلقة بعدد الأئمة يرى أنَّ فرق الرافضة قد اختلفت في عددهم كما اختلفت في تعيين أسمائهم، وهذا الاختلاف يصل لدرجة التعارض وسأذكر من مروياتهم ما يدلُّ على أنَّ الرافضة لم يكن لها منهج مطرد في تعيين عدد الأئمة بل حصل الاختلاف والتطور المذهبي إلى أن استقرَّ الحال بهم إلى ما اشتهر من القول باثني عشر إمامًا وسيتضمن هذا العرض نقد هذه الفكرة من خلال مروياتهم التي ظهر فيها التعارض وكان ذلك متسلسلًا في النقاط التالية:-

١) إن مما ينقض تمسكهم بانحصار عدد الأئمة في اثنا عشر هو اختلاف رواياتهم ، واضطرابها في مسألة تحديد عدد الأئمة. وإليك بعض مروياتهم والتي دلَّت على ذلك الاختلاف والتعارض الذي يتعذر معه الجمع: -

أ) أول ما بدئ الأمر في القول بالإمامة ما جاء مرويًا في كتب الرافضة من أن علي بن أبي طالب هو آخر الأوصياء. فقد جاء في بصائر الدرجات للصفار بسنده عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: (وختمت أنا مائة ألف وصي)[1].

(١) انظر بصائر الدرجات للصفار ص(١٤١)، وبحار الأنوار للمجلسي (٣٩/ ٣٤٢) وبنحوه في كتاب الغيبة للنعماني ص(٢٦٦)، ومدينة المعاجز لهاشم البحراني (٣/ ٩٠).

ب) ثم إنه تطور الأمر إلى إدخال بنيه في الأمر، وأول من بدأ بذلك هو مؤمن الطاق أو شيطان الطاق[1]، فقد بدأ الحديث منه بقوله: أن في أهل البيت أناساً مخصوصون بالإمامة[2].

ج) وبعد هذا نجد أن مسألة الإمامة بدأت تأخذ منعطفاً آخر وهو البداية الفعلية في زيادة عدد الأئمة. فقد أورد محمد سليمان الكوفي في مناقبه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: (المعصومون منا خمسة رسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين)[3]. بل أورد فرات الكوفي تفسيره رواية عن زيد بن علي أنه قال: (إنما المعصومون منا خمسة لا والله ما لهم سادس رسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين) [4].

ودلالة الرواية على الموضوع أن الرافضة لا يجعلون الإمامة إلا في

(١) هو محمد بن علي بن النعمان البجلي أبو جعفر الأحول. كوفي، صيرفي، أطلق عليه أهل السنة هذا اللقب لأن دكانه كان يقع في منطقة في الكوفة يطلق: طاق المحامل. اختلفوا في صحبته للأئمة فقيل إنه من أصحاب الصادق وقيل من أصحاب الكاظم. ويعده الرافضة من ثقاتهم، ويلقبونه بمؤمن الطاق معارضة لما يطلقه عليه أهل السنة. انظر نقد الرجال للتفرشي (٤/ ٢٨١) و معجم رجال الحديث للخوئي (١٨/ ٣٤).

(٢) انظر ذلك في اختيار معرفة الرجال للطوسي (٢/ ٤٢٥)، وبحار الأنوار للمجلسي (٤٦/ ١٨٩)، ومعجم رجال الحديث للخوئي (٨/ ٣٦١).

(٣) مناقب الإمام أمير المؤمنين (٢/ ١٦٢).

(٤) ذكر ذلك فرات الكوفي في تفسيره ص(٣٣٩)، والرواية ذكرها محمد الكوفي في كتابه مناقب الإمام أمير المؤمنين (٢/ ١٦٢) من طريق أبي جعفر عليه السلام.

المعصوم، والمعصوم هنا هؤلاء الخمسة، فإذا أخرجنا فاطمة < من موضوع الإمامة كونها أنثى - وإن كان بعض غلاة الرافضة يقول بإمامتها[1] - كان الأئمة بعد الرسول ﷺ ثلاثة وهم علي والحسن والحسين، وعلى ذلك القسم بأنه لا سادس لهم.

د) ثم انتقل الأمر إلى القول بأن السابع هو القائم المنتظر. فقد ورد عند أن أبا جعفر عليه السلام قال: (سابعنا قائمنا إن شاء الله) [2]، وقد حاول الرافضة التخريج لهذه الرواية بأن الحديث قد اشتمل على لفظ المشيئة وهذا يدل على عدم الجزم.

فيقال لهم: إما أن يكون الإمام عالمًا بالغيب كما تقولون[3]. فتكون المشيئة هنا على جهة التحقيق والجزم، لا على جهة التعليق، ويبطل لأجل ذلك الاستثناء الذي أوردوه، وإما ألا يكون عالما بالغيب فيبطل لأجل ذلك قولكم بعلم الأئمة للغيب، ويبقى التعارض قائمًا بين هذا النص وغيره من النصوص التي ورد فيها عدد للأئمة.

هـ) ثم إنه تتطور القول فأصبحوا يقولون: إن الأئمة اثنا عشر؛ وفي

(١) ذكر الشاهرودي رواية عن أحد الأئمة أنها كانت مفروضة الطاعة. انظر كتابه مستدرك سفينة البحار(٦/ ٢٠٨) .

(٢) انظر ذلك في اختيار معرفة الرجال للطوسي (٢/ ٦٧١)، وبحار الأنوار للمجلسي (٤٨/ ٢٦٠)، وخاتمة المستدرك للنوري (٤/ ٢٨٦)، ومسند الإمام الرضا لعزيز الله عطاردي (٢/ ٤٣٤).

(٣) انظر الكافي للكليني ص (٢٦٠) والانتصار للعاملي (١/ ٥٩).

هذا جاء الحديث عندهم حيث يقول الحسين بن علي بن أبي طالب { : (منا اثنا عشر مهديا) [1]. ولهذا بوب الكليني في الكافي وعنون له فقال: باب، فيما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، عليهم السلام[2].

و) وقد جاء التطور أيضاً – عند بعض الرافضة – بزيادة عدد الأئمة إلى ثلاثة عشر إماماً. ويدل على ذلك رواية العاملي في كتابه الصراط المستقيم حيث جاء فيها أن النبي ﷺ قال: " إن هذا الأمر يملكه اثنا عشر إماما من ولد علي وفاطمة "[3].

والحديث المرفوع عندهم إلى النبي ﷺ أنه قال: " إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زرّ الأرض، يعني أوتادها وجبالها"[4]، وكذا ورد أيضًا عن جابر قال: (دخلت على فاطمة عليها السلام، وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر، آخرهم القائم) [5].

---

(١) انظر عيون أخبار الرضا للصدوق (٢/ ٦٩) وبنحوه عند الطوسي في الغيبة ص(١٥١).

(٢) راجع الكافي للكليني (١/ ٥٢٩)، والاعتقادات في دين الإمامية للصدوق ص(١٢٢)، وخاتمة المستدرك للنوري (٤/ ٦٣)، والغيبة للنعماني ص(٧٣).

(٣) انظر الصراط المستقيم لعلي العاملي (٢/ ١٢٨)، والحديث عند الخزاز القمي في كفاية الأثر ص(٢٢٧)، وبحار الأنوار للمجلسي- (٢٧/ ٢١٧)، ونهج السعادة للمحمودي (٨/ ٢٣٨).

(٤) أورده الكليني في الكافي (١/ ٥٣٤)، والغيبة للطوسي ص(١٣٩).

(٥) انظر من لا يحضره الفقيه للصدوق (٤/ ١٨٠)، وروضة الواعظين للفتال النيسابوري ص(٢٦١)، وشرح أصول الكافي للمازندراني (٧/ ٣٧٣)، ووسائل الشيعة للحر العاملي (١٦/ ٢٤٤).

فهذه الروايات وغيرها تدل على أنَّ عدد الأئمة بدون علي بن أبي طالب ﷺ هو اثنا عشر إماماً.

ز) وإليك قاصمة الظهر لمسألة التحديد باثني عشر.. فقد ورد عند القاضي النعماني من طريق علي بن الحسين عليه السلام أنه قال: (يقوم القائم منا – يعني المهدي – ثم يكون بعده اثنا عشر مهدياً)[1].

وفي حال إنكارهم بأن الإمام قد ذكر في الرواية لفظ: (مهدياً) ولم يقل (إماماً) كما جاء استدراك ذلك في بعض مروياتهم[2]، قلنا: هناك ما يدل على أن معناهما واحد عندكم. فقد جاء عند القمي في الإمامة والتبصرة وغيره أنهم رووا عن الحسين عليه السلام أنه قال: (منا اثنا عشر مهدياً، أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب)[3]. وقد سبق إيراد رواية عن أبي عبدالله عليه السلام حيث سئل: (المهدي والقائم واحد؟ قال : نعم)[4].

(١) انظر شرح الأخبار للقاضي النعماني (٣/ ٤٠٠)، والغيبة للطوسي ص(١٥٠)، وكمال الدين وتمام النعمة للصدوق ص(٣٥٨)، وبحار الأنوار للمجلسي- (٣٦/ ٢٦١).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة للصدوق ص (٣٥٨) والفوائد الطوسية للحر العاملي ص (١١٩).

(٣) انظر الإمامة والتبصرة للقمي ص(٢)، وعيون أخبار الرضا للصدوق (٢/ ٦٩)، وكفاية الأثر للخزاز القمي ص(٢٣٢)، والصراط المستقيم للعاملي (٢/ ١١١)، وبحار الأنوار للمجلسي (٣٦/ ٣٨٥).

(٤) الغيبة للطوسي (٤٧١) وبحار الأنوار للمجلسي (٥١/ ٣٠).

ولهذا حاول المجلسي في بحار الأنوار التفلت من هذه الرواية بالقول إن فيها دلالة على رجعة الأئمة الاثني عشر لكن لضعف السائل من الأتباع عن تصور موضوع الرجعة ذكر له ذلك بهذا اللفظ الموهم على أنهم أئمة غير الأئمة الاثني عشر[١].

ومهما حاول الرافضة الانفكاك من هذه الرواية وفسروا ذلك برجعة الأئمة السابقين أو غيرها من التخريجات إلا أن كل ذلك غير مسوغ لهم فإنهم رووا كذلك على جهة التفصيل أن أول المهديين هو أحد أبناء الإمام القائم ونصوا على وجود أسماء ثلاثة له[٢].

كما أن الشريف المرتضى- وهو من علمائهم حاول الخروج من هذا الإشكال باعتبار أنَّ الواجب في الإيمان بالأئمة هو الإيمان بإمامة اثني عشر إمامًا فقط مع تجويز مجيء أئمة بعدهم وجعل التكليف منوطًا بالإيمان بهم وتبيين ذلك للناس بيانا شافيًا[٣].

وهذا التخريج على ضعفه إلا أنه يتعارض مع القول بختم الإمامة بالإمام الغائب[٤]، ولهذا نص الحر العاملي على القول بأنه : (لا يبقى بعده

(١) انظر بحار الأنوار للمجلسي (٥٣/ ١١٥).
(٢) راجع الغيبة للطوسي ص (١٥٠) وبحار الأنوار للمجلسي (٣٦/ ٢٦١).
(٣) انظر رسائل المرتضى (٣/ ١٤٦).
(٤) الدعوات للراوندي ص (٢٠٧).

أحد من الخلق)[1]، وأنه ليس بعد القائم دولة[2]. ولو كان ما ذهب إليه الشريف المرتضى حقًا لما جعل الأرض خالية من الإمام طيلة هذا الزمان كله مذ فترة غيابه إلى يومنا هذا، ولخلق أئمة يقومون بالعدل والإحسان والحكم بين الناس ولم تبق الشرائع معطلة، والجمعة والجماعة غير قائمة بانتظار القائم، ولما احتيج إلى القول بولاية الفقيه[3]، خاصة وأنه يحرم أن تخلو الأرض من القائم كما هو مذهبكم[4]،بل إذا كان في الأرض اثنان لكان أحدهما حجة[5]!. واختصاص العصمة فيهم دون غيرهم كما هو مقرر في كتب الرافضة، إذ لا تصلح إمامة غير المعصوم على مذهبهم.

كما أنَّه سبق قليل القول بتحديد كتبكم للمهدي من بعد القائم وأنه من ولده[6]، فهل يصح وجود الناس دون دلالتهم على أئمتهم؟!. وما ذنب من يكون في تلك الفترة دون أن يُعرَّف بإمام زمانه؟!.

ولأجل كل ما سبق فقد استشكل الحر العاملي هذا الرواية وذكر أنها

(١) الفوائد الطوسية ص (١١٧).
(٢) انظر الصراط المستقيم لعلي العاملي (٢/ ١٥٢).
(٣) هي قيام الفقيه الجامع لشروط الفتوى والقضاء مقام الحاكم الشرعي وولي الأمر وهو الإمام المنتظر. انظرمعجم ألفاظ الفقه الجعفري للدكتور أحمد فتح الله ص (٤٥٣).
(٤) ينظر في تحريم ذلك كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة لكاشف الغطاء (١/ ٦٥) وشرح أصول الكافي للمازندراني (١/ ٣٩) وغيرهما كثير.
(٥) بصائر الدرجات للصفار ص (٥٠٧) والوافي للفيض الكاشاني (٢/ ٦٧) وغيرهم.
(٦) راجع الغيبة للطوسي ص (١٥٠) وبحار الأنوار للمجلسي (٣٦/ ٢٦١).

لا تصل إلى حد اليقين وأوجب التوقف فيها إلى أن تثبت على جهة اليقين[1].

٢) مما ينقض فكرة تحديد الأئمة أن الإمام الحادي عشر مات وليس له عقب، ويؤيد ذلك ما نص عليه المفيد في كتابه: الإرشاد حيث قال عنه: (فلم يظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته، وتولى جعفر بن علي - أخو أبي محمد عليه السلام - أخذ تركته) [2]. ويقول الكليني في الكافي متحدثاً عن وفاة الإمام الحادي عشر: (فلما دفن أخذ السلطان والناس في طلب ولده، وكثر التفتيش في المنازل والدور، وتوقفوا عن قسمة ميراثه، ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية التي توهم عليها الحمل لازمين حتى تبين بطلان الحمل، فلما بطل الحمل عنهنَّ قسم ميراثه بين أمه، وأخيه جعفر، وادعت أمه وصيته، وثبت ذلك عند القاضي) [3].

والملاحظ أن بعض علماء الرافضة كالمفيد والطبرسي وغيرهما يذكرون هذه الروايات ثم إنهم يذكرون قصصًا متضاربة في ولادته وغيبته[4]، وهي أقرب إلى الخيالات منها إلى الحقيقة، والكذب فيها ظاهر، والتأليف فيها مستفيض. وفيها مخالفات لأصول الاعتقاد التي ذكرت في القرآن، كاختصاص الرحمن بعلم الضمائر وحديث الأنفس، وقد نص

(١) راجع الفوائد الطوسية ص (١١٥).
(٢) انظر الإرشاد لمفيد (٢/ ٣٣٦)، وتاج المواليد للطبرسي ص(٦٠).
(٣) انظر الكافي للكليني (١/ ٥٠٥)، وكمال الدين للصدوق ص(٤٣).
(٤) انظر على سبيل المثال الغيبة للنعماني ص (١٤٣) والغيبة للطوسي ص (٢٣٣).

البرقعي وهو أحد علمائهم بأن: (رواة هذه الأخبار على الأكثر مجهولو الأحوال ، ومجهولو الهوية، وضعاف ، ولا يثبت شيء بقول هؤلاء)[1].

ولك بعد هذا أن تتأمل هذه الفكرة فإنك لا محالة ستجد بطلانها ظاهراً، فإن الشيعة أنفسهم يقولون: إن الأئمة يعلمون متى يموتون، بل إن موتهم باختيارهم[2]، فلم اختفى هذا الإمام وهو يعلم أنه الحجة على الخلق، وأنه سيظهر في آخر الزمان؟. ولم خاف القتل ممن لا يقدر على قتله؟. بل لم خاف وهو يعلم أن الله ناصره ومعز لدينه به؟. أليس هو القائم الذي تحصل معه عزة الدين وظهور المذهب الرافضي-؟! فلماذا تحصل الغيبة والاستتار؟ ولم الخوف أيضًا وقد قامت على مر العصور دول تدين بدين الرافضة، فلم لم يخرج وقد حصل له الأمان، والعاقل يضحك على شدة التناقض الحاصل في مرويات الغيبة والظهور لدرجة يتعذر الجمع بينها، حتى إن بعضهم نص على أن خروج المهدي سيكون عند اضطراب الناس في الإمامة حتى الأتباع، ويكثر الظلم وينقطع نظام الناس بالكلية [3]، والخروج في هذه الحال أقرب إلى القتل الذي كان يهابه واستتر لأجله كما يقال.

كل هذا وغيره يُبَيِّنُ ضلالة وجود إمام وعقب للإمام الثاني عشر،

(١) كسر الصنم ص (٣١٨).
(٢) انظر الكافي للكليني (١/ ٢٥٨) والوافي للكاشاني (٣/ ٥٩٤) والغدير للأميني (٥/ ٥٢).
(٣) انظر شيئًا من ذلك في كتاب الغيبة للنعماني ص (٢٦٣) وشرح أصول الكافي للمازندراني (٦/ ٢٥٢).

ولخوف سقوط المذهب اختلقوا له هذه الروايات التي تخالف أصول مذهبهم وصميم عقيدتهم في إيجاب وجود الإمام في الأرض، مع العلم بأنه سبق الحديث في المطلب الثالث عن اختلاف الرافضة في زمن خروجه ما نتج عنه بعد ذلك القول بالغيبة والاستتار لهذه الأزمان المتطاولة والتي خلت من وجود إمام، وتعطلت في الجمع والجماعات والجهاد.

المبحث الخامس: تعارض دلالات المرويات في عصمة الأئمة.

قبل البدء ببيان التعارض بين مرويات الإمامية في مسألة عصمة الأئمة أحبُّ أن أُفَسرَ معنى العصمة عند الإمامية ؛ حتى نكون على بينةٍ حين الأخذ والرد. ولبيان ذلك يمكن استعراض بعض أقوال علمائهم فيها. فقد عرَّفها الماحوزي في كتابه الأربعين فقال: (هي العدالة المطلقة، الموجبة لارتكاب الصراط المستقيم، والنهج القويم، الذي يصل صاحبه بالأنوار القدسية الجبروتية، المانعة من الميل إلى جانبي الإفراط والتفريط، القاهرة لدواعي الشهوة والغضب، الحاكمة من الوقوع على خلاف مقتضاها)[1].

ويعرفها البحراني بقوله: (هي الأمر الذي يفعله الله من الألطاف المقربة إلى الطاعات التي يعلم معها أنه لا يقدم على المعصية)[2].

والرافضة بهذه التعريفات تدعي أن العصمة التي يصفون بها الأنبياء والأئمة هي على السواء لا فرق بينها، وهي : ما كان أحدهم معها معصوماً من الذنب صغيره وكبيره، قبل النبوة والإمامة أو بعدهما، بل لابد أن يكون سالماً من الخطأ والنسيان والسهو، ويكون ذلك للنبي والإمام على السواء بلا فرق إلا أن أحدهما نبي والآخر إمام.

وهم بهذا يجعلون للإمام قداسة لا يجوز معها الخطأ، ولو على سبيل السهو والنسيان، بل هم معصومون من كل نقص وعيب.

وبعد هذا العرض لمعنى العصمة عند الرافضة فإن نقض هذه الفكرة يصحُّ أن يكون برد عام يشتمل على الاستدلال بأقوال الأئمة التي تدلُّ على اعترافهم بعدم عصمتهم، وبيان أنهم كالبشر يخطئون كما يخطئ غيرهم والأقوال في ذلك كثيرة متواترة مجمع على صحتها عن الرافضة ومنها على

(١) ذكر هذا التعريف الماحوزي في كتابه (الأربعين) ص(٤٩).
(٢) انظر (منار الهدى) لعلي البحراني ص(١٠١).

سبيل المثال ما يلي: -

١) قول زين العابدين: (قد ملك الشيطان عناني...)[١].

٢) قول أبي عبدالله عليه السلام: (اللهم إن مغفرتك أوسع من ذنوبي) [٢].

٣) وعند الراوندي في كتاب الدعوات أنه قال: ومن دعائهم عليهم السلام: (اللهم إن كانت ذنوبي قد أخلقت وجهي عندك، وحجبت دعائي عنك..)[٣].

٤) وكان أبو الحسن عليه السلام يقول: (واغفر لي مالا يضرك) [٤]، وورد هذا عن الصادق عليه السلام ويقول في أوله: (كيف أدعوك وقد عصيتك) [٥] بل يصرح في ذات الدعاء ـ وبعد الجملة السابقة بقليل ـ بأنه مدَّ إلى الله يدًا مملوءة بالذنوب.

٥) وكان من دعاء أبي جعفر عليه السلام في قنوت الجمعة أن يقول: (واغفر لي ما سلف من ذنوبي، وارزقني العصمة فيما بقي من عمري أن عود في شيء من معاصيك)[٦].

٦) وعن أبي جعفر عليه السلام أنه كان يقول في دعائه وهو ساجد: (اللهم إن عملي ضعيف فضاعفه لي يا كريم يا جبار، اغفر لي ذنوبي وجرمي) [٧].

٧) وروي عن أبي عبدالله أن قال لغلمانه: (أميطوا عني حتى أقرَّ لربي

---

(١) الصحيفة السجادية لزين العابدين ص(١٥٢) ومصباح المجتهد للطوسي ص (١٩١) ومفتاح الفلاح للبهائي العاملي ص (٢٧٥).

(٢) راجع فقه الرضا لعلي بن بابويه ص(١٤١)، والنوري في مستدرك الوسائل (٥/ ١٤٣)، والمجلسي في بحار الأنوار (٨٣/ ٢٢٩).

(٣) ذكره في ص(٣٠).

(٤) ذكر ذلك المجلسي في البحار (٨٣/ ٢٣٠)، وفقه الرضا لابن بابويه ص(١٤٢).

(٥) انظر الأمالي للصدوق ص (٤٣٩) ومفتاح الفلاح للعاملي ص(٢٤٠ - ٢٤١).

(٦) مصباح المتهجد للطوسي ص(٣٦٥).

(٧) الكافي للكليني (٣/ ٣٢٧) وفقه الرضا لابن بابويه القمي ص(١٤١).

بما عملت. ثم كان من دعائه: واغفر لي ما اطلعت عليه مني وخفي على خلقك)[1].

٨) وذكر الكلبايكاني أن علي بن الحسين كان يقول في دعائه إذا كان عند الملتزم بالكعبة المشرفة: (اللهم عندي أفواجاً من ذنوب، وأفواجاً من خطايا، وعندك أفواج من رحمة، وأفواج من مغفرة)[2].

٩) ولزين العابدين في الصحيفة السجادية دعاءٌ في الاستكانة وفيه: (واغفر لي ما تعلم من ذنوبي، إن تعذب فأنا الظالم، المفرط، المضيع، الآثم، المقصر. المغفل حظ نفسي، وإن تغفر فأنت أرحم الراحمين) [3].

ويمكن التفصيل في الرد والاستنباط من النصوص السابقة الواردة في كتبهم ردوداً عقلية عامَّة على فكرة عصمة الأئمة ينقض تعلُّقهم بها ومن ذلك أن يقال: -

١) إن النصوص الواردة عن الأئمة، وما جاء فيها من دعاء الله ﷻ بمحو الذنوب، بل والإخبار في بعضها بأن: لديه أفواجاً من الذنوب، إما أن يكون الإمام صادقاً فيها، وإما أن يكون كاذباً، وكلاهما يبطل مفهوم العصمة، وهو الصواب الذي لا محيص عنه.

٢) أن الله ﷻ ورسوله ﷺ قد أخبرا في الكتاب العزيز والسنة النبوية الصحيحة عن وقوع بعض الأنبياء والمرسلين في الخطأ والذنب، وجاء فيهما

(١) ذكره الجواهري في جواهر الكلام (١٩/ ٢٥٤)، والخوانساري في جامع المدارك (٢/ ٥٠٧)، والريشهري في كتاب الحج والعمرة في الكتاب والسنة ص(٢٠٢).

(٢) انظر مناسك الحج الكلبايكاني (١١٥- ١١٦)، ومناسك الحج لطف الله الصافي ص(١٠٨- ١٠٩)، والصحيفة السجادية) لزين العابدين ص(٣٥٤) بإشراف محمد الأبطحي ، ومستدرك الوسائل للنوري (٩/ ٣٩٣)، وبحار الأنوار للمجلسي (٩٦/ ١٩٦).

(٣) انظر الصحيفة السجادية الكاملة لزين العابدين ص(٣٠١) بإشراف محمد الأبطحي.

أنهم أفضل البشر على الإطلاق. وإذا ثبت هذا فوقوع الأئمة في الخطأ، وجواز ذلك عليهم يعد من باب أولى. لورود الدليل على أن منزلة الأنبياء أفضل من جميع الناس، وإلا لزم إثبات الكذب في كتاب الله وسنة المصطفى عليه الصلاة والسلام، وكان الأئمة أفضل من الأنبياء وهو محال. ولذا يقال:-

٣) يمكن نقض قولكم بإجابتكم على هذا السؤال وهو قولنا: من أصدق ربُّ العالمين الذي أخبر عن الأنبياء وجميع البشر وحالهم مع المعصية والخطأ أم كتبكم المحشوة بالتعارض والتناقض والكذب؟. يوضح ذلك الوجه الذي يليه وهو:

٤) إن النَّاظر في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ يجد فيها اتساق القول في مسألة العصمة، وأن العصمة للأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه إنما هي في جانب التبليغ والتشريع؛ لا في جميع أفعالهم وأقوالهم. وأما كتب الرافضة المعتبرة عندهم من أصح الكتب فهي محشوة بالتناقض مليئة بالمتعارضات ولذا يقول أحد علمائهم ما نصه: (إن العصمة التي نسبت إلى الأئمة - كما قلنا في فصول سابقة - كان الغرض منها: تثبيت تلك الروايات الكاذبة، التي تتنافى مع العقل والمنطق، والتي نسبت إلى الإمام؛ كي يسدَّ باب النِّقاش في محتواها على العقلاء والأذكياء، ويرغم الناس على قبولها؛ لأنها صدرت من معصوم لا يخطئ، ولكن العصمة في حقيقة حالها إنما هي تنقيص من حق الإمام لا مدح فيه؛ لأن تفسير العصمة بالمفهوم الشيعي تعني: أن الأئمة منذ ولادتهم وحتى وفاتهم لم يرتكبوا أي معصية بإرادة الله، وهذا يعني: فقدانهم الإرادة في تفضيل الخير على الشر) [1].

وقد أورد عليهم شيخ الإسلام رداً قوياً وشبيهًا بما ذكره إمامهم لكن على جهة التفصيل فقال: (العصمة الثابتة للإمام: أهي فعله للطاعات باختياره وتركه للمعاصي باختياره - مع أن الله تعالى عندكم لا يخلق اختياره -؟ أم هي خلق الإرادة له؟ أم سلبه القدرة على المعصية؟. فإن قلتم بالأول،

(١) الشيعة والتصحيح لموسى الموسوي ص(١٠١).

وعندكم أن الله لا يخلق اختيار الفاعلين، لزمكم أن الله لا يقدر على خلق معصوم. وإن قلتم بالثاني بطل أصلكم الذي ذهبتم إليه في القدرة. وإن قلتم: سلب القدرة على المعصية كان المعصوم عندكم هو العاجز عن الذنب، كما يعجز الأعمى عن نقط المصاحف، والمقعد عن المشي، والعاجز عن الشيء لا ينهى عنه ولا يؤمر به، وإذا لم يؤمر ولم ينه لم يستحق ثوابا على الطاعة، فيكون المعصوم عندكم لا ثواب له على ترك معصية ولا على فعل طاعة وهذا غاية النقص. وحينئذ فأي مسلم فرض كان خيراً من هذا المعصوم) [1].

وإذا أردت الزيادة في بيان الأدلة العقلية للرافضة في استدلالهم على هذه المسألة أكثر؛ فإنه يمكن مراجعة من قرر هذه المسألة، وأطال البحث والتنقيب فيها، وهو شيخهم وعلامتهم ابن مطهر الحلي في كتابه الألفين. وجلُّ كلامه مبنيٌ على مقدماتٍ باطلة، يسهل تعقبها لمن له دراية بأحوال النبي عليه الصلاة والسلام، وأحوال الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. ولعل من البديهي عند العقلاء: أن ما بني على باطل فهو باطل.

(١) منهاج السنة لابن تيمية (٦/ ٤٢٩).

الخاتمة:

وبعد فأحمد الله سبحانه على ما أعان وسدد ، ثم إني أود أن أستعرض بعض ما توصلت إليه من نتائج ألخصها في الآتي:-

أولا: مذهب الرافضة قائم على مرويات متعارضة متناقضة يستحيل الجمع بينها.

ثانيا: هذه الدلائل التي أوردتها في البحث تعطي رسالة إلى علماء الشيعة وعامتهم بأن مذهبهم متهالك لا يمكن له الصمود.

ثالثا: اعتماد علماء الرافضة في الترويج لمذهبهم على المرويات الباطلة الكاذبة.

رابعًا: أن الرافضة على أنهم يجعلون الإمامة أصلا من أصول الدين إلا أنهم يضبطوا مسألة التعارض في دلالات المرويات.

خامسًا: أنه كما تم نقض مسألة الإمامة من خلال تتبع دلالات مرويات الرافضة فإنه يمكن نقض عقائد الرافضة الأخرى من خلال تتبع دلالات المرويات من كتبهم أيضًا.

هذا ما انعقد عليه البنان وخطه القلم والله أسأل أن يهدي ضال المسلمين وأن يردهم إليه ردًا جميلا، إنه ولي ذلك والقادر عليه والحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع والمصادر

- اختيار معرفة الرجال . لأبي جعفر الطوسي (٤٦٠هـ). تصحيح وتعليق: ميرداماد الأسترابادي، تحقيق: مهدي الرجائي. ط. ١٤٠٤هـ مطبعة بعثت - قم. ن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- الأربعين. لمحمد طاهر القمي الشيرازي(ت:١٠٩٨هـ). تحقيق: مهدي الرجائي .ط. الأولى ١٤١٨هـ. مطبعة أمير.
- الأصول في الكافي لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي(ت:٣٢٩) . تحقيق: على اكبر الغفاري. ط. الخامسة ١٣٦٣ . مطبعة حيدري. ن .دار الكتب الإسلامية - طهران.
- أعيان الشيعة . لمحسن الأمين(١٣٧١هـ). تحقيق تخريج: حسن الأمين. ن. دار التعارف للمطبوعات. بيروت - لبنان.
- الأمالي . لمحمد بن الحسن الطوسي (ت:٤٦٠هـ). تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة. ط. الأولى ١٤١٤هـ. ن. دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع - قم.
- الإمامة والتبصرة لعلي بن الحسين بن بابويه القمي (ت:٣٢٩هـ). تحقيق :مدرسة الإمام المهدي بقم. ط. الأولى ١٤٠٤هـ. ن. مدرسة الإمام المهدي بقم.
- أهل البيت في الكتاب والسنة. لمحمد الريشهري. تحقيق: دار الحديث. ط. الثانية ١٣٧٥هـ دار الحديث. ن. دار الحديث .
- أوائل المقالات. لمحمد بن النعمان العكبري الملقب بالشيخ المفيد (ت:٤١٣هـ .(تحقيق: إبراهيم الأنصاري. ط. الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م. ن. دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.
- بحار الأنوار. لمحمد باقر المجلسي (ت:١١١١ .(ط. الثانية ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .ن. مؤسسة الوفاء. بيروت- لبنان.
- بصائر الدرجات . لمحمد بن الحسن الصفار(ت:٢٩٠هـ). تصحيح وتعليق وتقديم: حسن كوجه باغي. ط. ١٤٠٤هـ مطبعة الأحمدي - طهران. ن. منشورات الأعلمي - طهران.

- تاج المواليد. لأحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ت:٥٤٨هـ). ط. ١٤٠٦هـ مطبعة الصدر. ن. مكتب المرعشي النجفي - قم.
- تاريخ الكوفة . لحسين بن السيد أحمد البراقي النجفي (ت:١٣٣٢هـ). تحقيق :ماجد أحمد العطية، استدراكات: محمد صادق آل بحر العلوم. ط. الأولى ١٤٢٤هـ .ن. المكتبة الحيدرية.
- جامع المدارك. احمد الخوانساري (ت:١٤٠٥هـ). تعليق: علي أكبر الغفاري. ط. الثانية ١٤٠٥هـ. ن. مكتبة الصدوق – طهران.
- جواهر الكلام. لمحمد حسن النجفي الجواهري (ت:١٢٦٦هـ). تحقيق وتعليق: عباس القوجاني ط. الثانية ١٣٦٥هـ مطبعة خورشيد. ن. دار الكتب الإسلامية – طهران.
- الحج والعمرة في الكتاب والسنة. لمحمد الريشهري. ط. الأولى بدار الحديث. ن. دار الحديث.
- شرح أصول الكافي. لمحمد صالح المازندراني (ت:١٠٨١). تحقيق: الميرزا أبو الحسن المشعراني، ضبط وتصحيح: علي عاشور. ط. الأولى ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م. ن. دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت – لبنان.
- الشيعة و التصحيح . لموسى الموسوي. ط. الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م. ن. دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع – جمهورية مصر العربية - القاهرة.
- الصحيفة السجادية. الإمام زين العابدين (٩٤هـ). تحقيق: محمد باقر الموحد الأبطحي الأصفهاني. ط. الأولى ١٤١١هـ مطبعة نمونة– قم. ن. مؤسسة الإمام المهدي ومؤسسة الأنصاريان للطباعة والنشر – قم – إيران.
- العين . لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ). تحقيق :الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي. ط. الثانية١٤٠٩ هـ. ن .مؤسسة دار الهجرة - إيران.
- الغدير. لعبد المحسن بن محمد ألأميني النجفي (ت:١٣٩٢ هـ). ط. الرابعة ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م. ن. دار الكتاب العربي. بيروت– لبنان.

- فقه الرضا لعلي بن بابويه (ت: ٣٢٩هـ) . تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث . قم. ط. الأولى ١٤٠٦هـ. ن . المؤتمر العالمي للإمام الرضا ، مشهد
- كسر الصنم . لآية الله العظمى أبو الفضل ابن الرضا البرقعي. ترجمة: عبد الرحيم ملا زاده البلوشي، راجعه وعلق عليه وقدمه: عمر بن محمود. ط. الثانية ١٤٢١هـ -٢٠٠١م. ن. دار البيارق - عمان.
- لسان العرب . للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري. ط. الثالثة ٢٠٠٤ م. ن. دار صادر. بيروت – لبنان.
- مستدرك الوسائل. لحسين النوري الطبرسي (ت:١٣٢٠هـ). تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. ط. الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. ن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – بيروت – لبنان.
- مستدرك سفينة البحار. لعلي النمازي الشاهرودي(ت:١٤٠٥هـ). تحقيق وتصحيح: حسن بن علي النمازي. ط. ١٤١٨هـ. ن. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- مصباح المتهجد. لمحمد بن الحسن الطوسي (ت:٤٦٠هـ). ط. الأولى ١٤١١هـ -١٩٩١م. ن. مؤسسة فقه الشيعة – بيروت – لبنان.
- مفتاح الفلاح. لمحمد بن الحسن العاملي (ت:١٠١٣هـ). ن. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات– بيروت – لبنان.
- من لا يحضره الفقيه. لمحمد بن علي بن بابويه القمي الملقب بالشيخ الصدوق (ت:٣٨١هـ). تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. ط. الثانية. ن. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- منار الهدى. لعلي البحراني (ت:١٣٤٠هـ). تنقيح وتحقيق وتعليق: عبد الزهراء الخطيب ط. الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. ن. دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت –لبنان.
- مناسك الحج. لطف الله الصافي الكلايكاني. ط. الأولى ١٤١٤هـ مطبعة مهر. ن. دار القران الكريم.

- مناسك الحج. لمحمد رضا الموسوي الكلايكاني (ت:١٤١٤هـ). ط. الثانية ١٤١٣هـ مطبعة باقري. ن. دار القران الكريم – قم – إيران.
- مناقب الإمام أمير المؤمنين علي. لمحمد بن سليمان الكوفي (ت:٣٠٠). تحقيق: محمد باقر المحمودي. ط. الأولى ١٤١٢هـ. النهضة. ن. مجمع إحياء الثقافة الإسلامية بقم.
- مناقب أهل البيت. لحيدر الشيرواني. تحقيق: محمد الحسون. ط. ١٤١٤هـ. ن. المنشورات الإسلامية.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية . لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٨هـ. تحقيق :الدكتور محمد رشاد سالم. ط. الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦م
- المهذب. للقاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي(ت:٤٨١هـ). إعداد: مؤسسة سيد الشهداء العلمية، إشراف: جعفر السبحاني. ط. ١٤٠٦هـ. ن. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- وسائل الشيعة. لمحمد بن الحسن الحر العاملي(ت:١١٠٤هـ). تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. ط. الثانية ١٤١٤هـ. مهر بقم. ن. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث بقم.